الخطة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية

2023-2021

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

cma.org.sa

مقدمة

تؤدي السوق المالية دوراً حيوياً ومهماً في التنمية الاقتصادية؛ لكونها رافداً مهماً وقناة رئيسة لتدفق المدخرات من الوحدات والقطاعات الاقتصادية المحققة لفوائض نقدية إلى الوحدات والقطاعات المحتاجة إلى تلبية متطلباتها التمويلية. وتسهم السوق المالية في تشجيع إدراج الشركات المساهمة وتأسيس صناديق الاستثمار وشركات إدارة الأصول التي تتيح للمواطنين توظيف مدخراتهم في أسهم الشركات المدرجة أو منتجات استثمارية التي توجه لمشروعات تنموية تساعد على زيادة فرص الاستثمار والتوظيف وخفض معدلات البطالة.

وتطمح السوق المالية السعودية إلى أن تصبح بنهاية عام 2023م السوق المالية الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط، ومحط الأنظار ونقطة الانطلاق للباحثين عن التمويل والاستثمار في المنطقة. وفي سبيل ذلك، نسعى إلى أن تجتذب سوقنا المستثمرين الأجانب سواءً في سوق الإصدارات أو التداول المباشر، ونأمل أن تزيد نسبة الاستثمار الأجنبي من رسملة السوق، وأن يزداد سوقنا عمقاً ويجتذب المزيد من الشركات النامية عبر سوق موازية تزخر بالشركات، وسوق رئيسية كفؤة سلسة الإدراج. وتتطلع الهيئة أن يتخطى عدد الشركات المدرجة في السوق الرئيسية والموازية 270 شركة مدرجة.

كذلك نأمل تحقيق معدلات السيولة التي تُحقق أهداف المشاركين في السوق المالية، والاستفادة من رؤوس الأموال المتدفقة نتيجة لإدراج السوق السعودي ضمن المؤشرات الدولية الناشئة بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، ليصبح سوقاً ذات كفاءة وجاذبية عالية.

وبالمقابل، وضعت المبادرات الهادفة لتعزيز ثقة المتعاملين بالسوق المالية من خلال خفض معدلات التذبذب فيها وتعزيز سبل استقرارها، وحماية وتعويض المتضررين من أي أفعال غير نظامية وغير عادلة، وإيقاع العقوبات الرادعة بمخالفي نظام السوق المالية.

ونتيجة لتلك الجهود، تطمح الهيئة إلى أن تتضاعف الأموال المستثمرة عبر القنوات المدارة ليتخطى حجم الأصول المدارة 800 مليار ريال سعودي، سواء الصناديق أو المحافظ أو غيرها من الأدوات المالية المبتكرة التي من بينها صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء والتقنية المالية (فنتك)، ونأمل أن ينتج عن ذلك قطاع مالي فعال وقادر على خلق المزيد من الوظائف في القطاع.

رؤيتنا ..

- أن نُصبح السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم عشرة أسواق مالية في العالم.

رسالتنا ..

- سوقاً مالية مسهلة للتمويل ،،
- ومحفزةً للاستثمار ،،
- وداعمةً للثقة ،،
- ومنبعاً للقدرات ،،

قيمُنا ..

- نستمر في التطوير
- نسعى إلى التميز
- نتواصل ونتشاور
- نهتم بموظفينا ومجتمعنا
- نتحمل المسؤولية

كلمة معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية

استكمالاً للنجاحات التي حققتها السوق المالية ضمن "برنامج الريادة المالية 2020"، طورت الهيئة خطتها الاستراتيجية للأعوام الثلاثة القادمة 2021-2023 بما يتوافق مع خطة برنامج تطوير القطاع المالي؛ بغرض التأكد من مواكبة هذه الخطة للتطورات التي تشهدها السوق المالية محلياً وعالمياً، وبما يخدم أهداف رؤية المملكة 2030 لبناء سوق مالية متقدمة ومنفتحة على العالم.

وتركز خطة الهيئة الاستراتيجية في نسختها المحدثة على عدة أولويات نسعى من خلالها إلى تحقيق رؤيتنا للسوق المالية السعودية بأن تكون السوق الرئيسية لمنطقة الشرق الأوسط ومن أهم عشر أسواق مالية في العالم.

وقد أولت الهيئة أهميةً قصوى لتفعيل دور السوق المالية لتلبية احتياجات الاقتصاد التمويلية؛ إذ وضعت عدداً من المبادرات التي من شأنها تعميق السوق المالية عبر تطوير سوق أدوات الدين وسوق الأسهم. بالإضافة إلى دعم نمو آليات التمويل البديلة وتنظيمها، ومن أبرز هذه المبادرات تحفيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية، ودعم جهود برنامج تطوير القطاع المالي لخصخصة الأصول والشركات الحكومية من خلال الطرح والإدراج في السوق المالية.

كذلك ستعمل الهيئة على تحسين جاذبية السوق المالية للمستثمرين المحليين والدوليين ورفع كفاءة السوق المالية بما يعزز من تنافسيتها إقليمياً ودولياً من خلال تنويع المنتجات الاستثمارية والآليات المتاحة في السوق، ودعم نمو إدارة الأصول والاستثمار المؤسسي.

وعلى صعيد البيئة التنظيمية للسوق المالية، ستتبنى الهيئة تطبيق منهجية الإشراف والرقابة المبنية على المخاطر. يأتي ذلك في سياق جهود الهيئة المبذولة لرفع مستوى حماية المستثمرين عبر تطوير معايير الحوكمة والشفافية في السوق، بالإضافة لتطوير آلية رصد ومعالجة المخالفات مما يعزز من ثقة المشاركين بالسوق المالية.

ولإيماننا بأن تطور السوق المالية يعتمد على مستوى معرفة المشاركين فيها وقدراتهم، تحرص الهيئة على تطوير عمل مؤسسات السوق المالية وإيجاد بيئة تنافسية عادلة لرفع المستوى المعرفي والمهني للكوادر البشرية، أخذاً بالاعتبار تسارع وتيرة التطور في القطاع المالي من حيث اللوائح التنظيمية والخدمات والمنتجات الاستثمارية المتاحة.

وفي الختام، أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاح جهودنا لتطوير السوق المالية، ونتطلع إلى إنجازات أفضل وأكبر في المستقبل بما يقودنا إلى تحقيق رؤيتنا.

رئيس مجلس هيئة السوق المالية
محمد بن عبدالله القويز

أهمية السوق المالية في التنمية الاقتصادية

تسهم السوق المالية في التنمية الاقتصادية من خلال التالي:

- تنمية المدخرات المالية
- رفع مستوى الوعي الاقتصادي
- توفير السيولة للمستثمرين
- تمويل مشاريع التنمية
- التنبؤ بحالة الاقتصاد
- الحد من معدلات نمو التضخم في الاقتصاد الوطني
- الرقابة على أداء الشركات
- استمرار الشركات العائلية ونموها
- المساهمة في الخصخصة
- تنويع مصادر المديونية
- جذب الاستثمارات الأجنبية
- زيادة الانتاجية وكفاءة الأداء
- الحكم على كفاءة السياسات المالية والنقدية

افتراضات عامة

تقوم خطة الهيئة الاستراتيجية على تحقق الافتراضات التالية:

- نمو الناتج المحلي الحقيقي بمتوسط لا يقل عن (3%) سنوياً حتى عام 2023م.
- استمرار برنامج خصخصة الشركات الحكومية وإدراج 4 شركات سنوياً وبوتيرة داعمة للسوق المالية.
- استمرار الحكومة في إصدار أدوات الدين في السوق المحلية.
- أن لايقل بلوغ معدلات نمو عرض النقود (M1) عن 3% سنوياً.
- تطبيق جميع الجهات المعنية ضمن برنامج تحفيز منشآت القطاع الخاص للتحول لشركات مساهمة عامة المبادرات المتعلقة بها.
- الوصول إلى آلية لتطبيق الضريبة والزكاة على الأوراق المالية لكافة المستثمرين تكون مشجعة على الاستثمار ومتناغمة مع الممارسات الدولية.
- نمو ربحية الشركات المدرجة في السوق المالية بما لايقل عن (4%) سنوياً.
- بقاء معدلات مبادلة التعثر الائتماني (CDS) عند مستويات لا تتعدى 100 نقطة أساس لأدوات الدخل الثابت المستحقة خلال خمس سنوات.

وإن أي انحراف في الافتراضات المذكورة أعلاه، قد يؤثر في أهداف الهيئة وقدرتها على تحقيقها.

حوكمة الخطة الاستراتيجية

بدأت هيئة السوق المالية في تطوير خططها الاستراتيجية والعمل على تنفيذها منذ العام 2009م، وفي العام 2016م تم إطلاق "برنامج الريادة المالية". حيث تم تبني مجموعة من مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي (أحد البرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030) التي تخدم الأهداف والمبادرات الاستراتيجية للركيزة الاستراتيجية الثانية والمتعلقة بتطوير سوق مالية متقدمة؛ وذلك من خلال دراسة ومراجعة الاستراتيجيات والمبادرات القائمة لدى الهيئة، واختيار المؤشرات والمبادرات الاستراتيجية المعتمدة في "برنامج الريادة المالية" والتي لها أثر على نمو وتطور القطاع المالي ككل وعلى تطوير السوق المالية للوصول بها إلى مصاف الأسواق المتقدمة.

وتسعى الهيئة من خلال عضويتها في اللجنة الاشرافية لبرنامج تطوير القطاع المالي إلى المساهمة في حركة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تنمية القطاع المالي وتطوير السوق المالية لتصبح سوقاً متقدمة تدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتحفز الادخار والتمويل والاستثمار، وتزيد من كفاءة القطاع المالي لمواجهة ومعالجة التحديات.

كما شرعت الهيئة في تطوير إطار حوكمة متكامل؛ لضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة، بما يمكّن الهيئة من المتابعة الفاعلة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية. وسعياً إلى تعزيز معايير جودة وتنفيذ واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، اعتُمدت منهجية لمتابعة تنفيذ المبادرات الاستراتيجية بشكل دوري من خلال وضع خطط تفصيلية لكل مبادرة تحتوي على خطوات التنفيذ ومواعيد إنجازها وتحديد مسؤوليات التنفيذ وشركاء العمل من الجهات الخارجية والأدوار المتوقعة منهم. ويضم إطار الحوكمة عدداً من اللجان المشتركة مثل لجنة تحفيز وتشجيع شركات القطاع الخاص على طرح إدراج أسهمها في السوق المالية ولجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، واللجان الثنائية مع جهات خارجية لضمان التنسيق مع الأجهزة ذات العلاقة لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية والأعمال المشتركة المرتبطة بها. وحرصاً على استمرارية العمل والمرونة في مواجهة التحديات وتذليل العقبات المتعلقة بعملية التنفيذ، وسعياً نحو التحسين المستمر ومواكبة المتغيرات، ستعمل الهيئة على مراجعة الخطة الاستراتيجية بجميع مكوناتها بشكل دوري بهدف تحديد الفجوات وتطوير المبادرات بما يسهم في تحقيق المستهدفات.

قياس الأداء

شرعت الهيئة إلى تطوير إطار للحوكمة يشمل منهجية واضحة لقياس الأداء؛ لمعرفة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وضمت الخطة المحدّثة (2021-2023) مجموعة من مؤشرات قياس الأداء على مستوى المحاور الاستراتيجية الخمسة بالإضافة إلى مؤشرات قياس محددة لكل هدف استراتيجي. ففي مجال قدرة الهيئة على تسهيل التمويل من خلال السوق المالية، ستراقب الهيئة مستوى حجم الأموال المجموعة من طرح مختلف الأوراق المالية وأثر ذلك في نمو القيمة السوقية للأسهم وأدوات الدين بالإضافة إلى عدد الشركات المدرجة في السوق المالية. وستراعي الهيئة عمق السوق وتنوع الشركات المدرجة في السوق المالية من خلال مراقبة عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة مقارنة بإجمالي عدد الشركات المدرجة علاوة على التركز في القيمة السوقية لأكبر الشركات المدرجة. ومن أجل التحفيز على الاستثمار في السوق المالية وتهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة لجميع فئات المستثمرين المحليين والدوليين، ستراقب الهيئة مدى التقدم في ملكية المستثمرين الأجانب وحسابات الاستثمار التي فتحت إلكترونياً وانعكاس ذلك على حجم الأصول المدارة ومعدل السيولة في سوق الأسهم وقيم الأسهم الحرة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم. وفيما يتعلق بجانب تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية، تولي الهيئة أهمية للمحافظة على معدلات متوسطة لتذبذب مؤشر السوق المالية السعودية ومراقبة أحجام تداول المستثمر المؤسسي مقارنة بإجمالي حجم التداول، إلى جانب متابعة الفترة الزمنية لمعاجلة المخالفات وإجراءات التقاضي في منازعات الأوراق المالية بغرض الرفع من كفاءتها.

وفي سياق متصل بحوكمة الاستراتيجية، تعمل الهيئة أيضاً مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) إلى قياس بعض مؤشرات أداء برنامج تطوير القطاع المالي المندرجة ضمن نطاق عمل هيئة السوق المالية، وذلك من خلال تطبيق نماذج ومنهجيات وأدوات موحدة لدعم كفايتها وفاعليتها وإصدار تقارير الأداء لقياس مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي.

أبرز مخاطر التنفيذ

الانحراف في افتراضات البرنامج الأساسية الأخرى

إن الوصول إلى المستهدفات التي حددتها الهيئة مرتبط بمجموعة الافتراضات المذكورة سابقاً، وإن أي انحراف في هذه الافتراضات سيؤثر سلباً في تحقيق النتائج المرجوة وبشكل جوهري.

عدم معالجة آلية تطبيق الضريبة والزكاة على الأوراق المالية لكافة المستثمرين

سيؤثر ذلك في تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين وصناديق الاستثمار بالمستوى المأمول، ويؤثر كذلك في أعمال مؤسسات السوق المالية بشكل سلبي.

عدم القدرة على استقطاب أفضل الكفاءات المطلوبة في القطاع المالي

إن وجود كفاءات ذات مستوى عالي في القطاع المالي يسهم في رفع جودة أعمال الخدمات المقدمة في السوق المالية، وإن استمرار هذا الخطر قد يؤدي إلى تأخر تحقق بعض الأهداف الاستراتيجية إلى حين بناء قدرات العاملين في القطاع المالي.

ارتفاع معدل إخفاق الشركات المدرجة مع تزايد وتيرة الإصدارات والإدراجات في السوق الرئيسية والثانية

قد يؤدي ذلك إلى تأثّر ثقة المستثمرين بشرائحهم المختلفة، وبالتالي سيكون له أثر سلبي في جاذبية الاستثمار في السوق المالية.

تقدم الدول الأخرى بوتيرة أسرع في المؤشرات الدولية

إن تراجع ترتيب المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية يؤثر في جاذبية الاستثمار الأجنبي في السوق المالية السعودية، وبالتالي يؤثر في تحقيق بعض المستهدفات المعتمدة على الاستثمارات الأجنبية.

مخاطر ابتكارات التقنية المالية

تؤثر الثورة التقنية المتسارعة في القطاع المالي في كفاءة الرقابة والاستقرار في السوق المالية، وبالتالي قد تؤثر في جاذبية أسواق المال وجدواها.

المخاطر المحتملة للتضخم والارتفاعات المحتملة في أسعار الفائدة الأمريكية وتأثيرها في الاقتصاد السعودي

يُعدّ هذا الخطر من المخاطر المتوقعة وأثره انكماشي؛ لأنه يؤدي إلى انخفاض القيم السوقية للأصول المالية. أيضاً في حال كون معدلات التضخم فوق المعتاد، قد يترتب عليه ارتفاع في تكلفة الأعمال للشركات المدرجة وانخفاض العوائد الحقيقة للاستثمار.

مخاطر الهجمات الإلكترونية والأعطال التقنية شديدة التأثير على استقرار وفاعلية الأنظمة الإلكترونية الخاصة بالتداول في مؤسسات السوق

قد يؤدي حدوث الخطر هذا إلى تسرب بيانات المستثمرين وتعطيل الأنظمة الحساسة الخاصة بالتداول، مما قد يؤثر سلباً على ثقة المستثمر في السوق السعودية ومدى استقرارها الخاصة بالتداول في مؤسسات السوق.

مؤشرات على مستوى الخطة الاستراتيجية

مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي	الوحدة	سنة الأساس	قيمة الأساس	المستهدفات		
				2021	2022	2023
عدد الإدراجات في السوق المالية	عدد	2019	6	20	24	24
القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[1]	نسبة	2019	68	75	77	78.1
القيمة السوقية لأدوات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي[2]	نسبة	2019	15.9	17.2	18.7	20.1
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة	2019	17	23.8	25.6	27.4
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول	نسبة	2019	36	38	40	41
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة	نسبة	2019	13.3	15	16	16.5
عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة كنسبة مئوية من إجمالي الإدراجات[3]	نسبة	2019	33	42	43	44
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الالكتروني	نسبة	2019	82	70=<	90=<	90=<

1- القيمة السوقية للأسهم باستثناء القيمة السوقية لشركة أرامكو

2- قيمة الصكوك وأدوات الدين المسجلة لدى مركز إيداع

3- تعريف منتدى الاقتصاد العالمي الشركات متناهية الصغر تبلغ قيمتها السوقية أقل من 65 مليون دولار، والشركات الصغيرة تبلغ قيمتها السوقية من 65 إلى 200 مليون دولار (برنامج تطوير القطاع المالي)

مؤشرات على مستوى الخطة الاستراتيجية

مؤشرات إضافية	الوحدة	سنة الأساس	قيمة الأساس	المستهدفات		
				2021	2022	2023
متوسط زمن معالجة المخالفات من وقت اكتشاف الاشتباه حتى اقفالها داخل الهيئة	أشهر	2019	5.5	3>	3>	3>
متوسط الفترة الزمنية لإجراءات التقاضي في منازعات الأوراق المالية، شامل زمن الاستئناف	أشهر	2019	9.5	9	8.75	8.5
نسبة رضا المتعاملين مع الهيئة عن الخدمات المقدمة لهم	نسبة	2019	70<	80=<	85=<	85=<
إيرادات قطاع مؤسسات السوق	مليار ريال	2019	6.85	7.14	7.44	7.75
عدد مقدمي طلب الحصول على ترخيص التقنية المالية	عدد	2019	35	60<	65<	70<

الرؤية

أن نُصبح السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن
أهم عشرة أسواق مالية في العالم

الرسالة سوقاً مالية مسهلة للتمويل... ومحفزة للاستثمار... وداعمة للثقة... ومنبعاً للقدرات

محاور وأهداف الخطة

تسهيل التمويل	تحفيز الاستثمار	تعزيز الثقة	بناء القدرات
تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال	دعم نمو إدارة الاصول وتعزيز الاستثمار المؤسسي	تبني منهجية الإشراف المبني على المخاطر مع تعزيز آليات معالجة المخالفات النوعية	تطوير قدرات مؤسسات السوق المالية ومؤسسات البنية الأساسية للسوق
تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين	رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي	تعزيز الاستقرار في السوق المالية	رفع مستوى الوعي والثقافة المالية في السوق
دعم نمو آليات التمويل البديلة	تنويع المنتجات الاستثمارية والاليات المتاحة في السوق المالية	تعزيز حماية المستثمر وإجراءات فض المنازعات	تسهيل التطوير في حلول البيانات والتقنية المالية
	تحسين آليات التداول المتاحة في السوق المالية	تعزيز مستوى الحوكمة والشفافية للمشاركين في السوق	

ممكنات التنفيذ

تعزيز دور المورد البشري وتطوير قدراته	تعزيز التميز المؤسسي	تيسير التحول الرقمي لهيئة السوق المالية وأثراء تجربة المستخدمين

الخطة الإستراتيجية
لهيئة السوق المالية

المحور الأول:
تسهيل التمويل

المحور الأول: تسهيل التمويل

تسعى المملكة العربية السعودية في رؤيتها 2030م إلى بناء سوق مالية متقدمة ومنفتحة على العالم، قادرة على جذب رؤوس الأموال المحلية والدولية، وذات دور فاعل ومحوري في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تعزيز دور السوق كقناة تمويل في بناء واستدامة لبنات الاقتصاد من مؤسسات وشركات خاصة ومشاريع تنموية.

وستعمل الهيئة ضمن خطتها الاستراتيجية لتحقيق رؤية المملكة 2030م على تسهيل التمويل في السوق المالية من خلال تعميق السوق وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال، وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، وتعزيز دور الصناديق التمويلي وتنميته، مما سيسهم في إيجاد كيانات اقتصادية لدعم نمو الناتج المحلي والاقتصاد الوطني.

تسعى هيئة السوق المالية لمتابعة التقدم المحرز في هذا المحور عن طريق قياس عدد من المؤشرات الاستراتيجية على سبيل المثال: "عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة مئوية من إجمالي الإدراجات" ، "عدد الإدراجات في السوق المالية" ، "القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي" ، "القيمة السوقية لأدوات الدين إلى إجمالي الناتج المحلي".

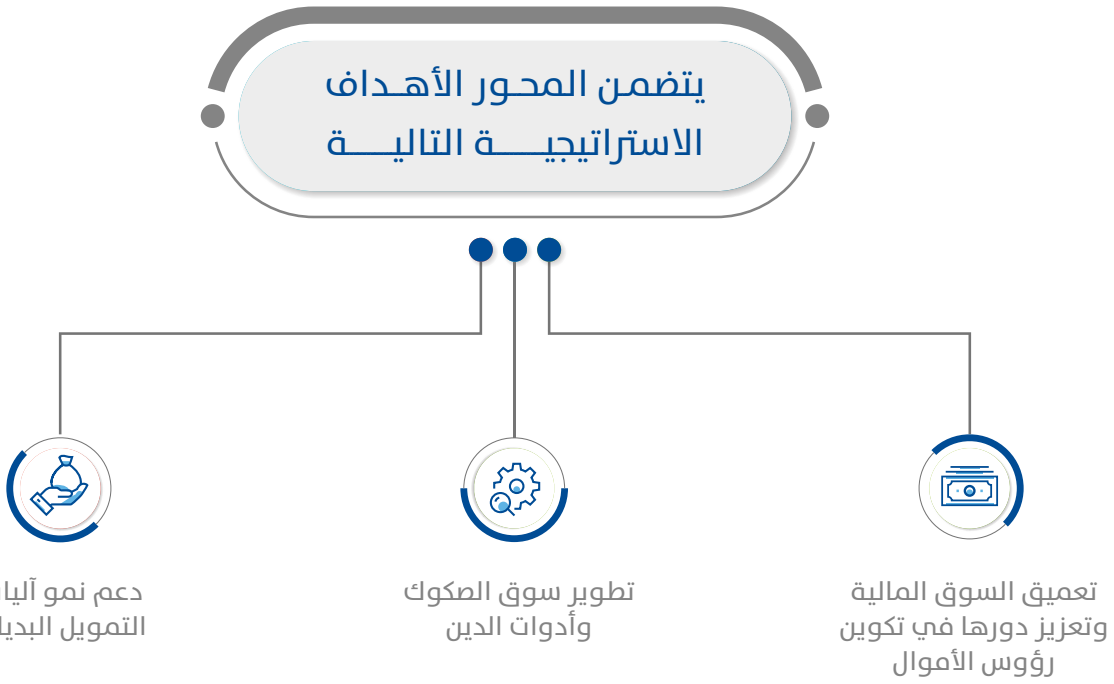

الهدف الاستراتيجي الأول: تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال

تـدرك الهيئـة أهميـة السـوق الماليـة كقنـاة لبنـاء وتكويـن رأس المـال فـي دعـم نمـو الشـركات واسـتدامتها. وسـتعمل الهيئـة - وفقـاً لمهامهـا النظاميـة وبالتنسـيق مع شـركة السـوق المالية السـعودية (تداول) والجهات الأخرى ذات العلاقة -علـى وضع الإجراءات والمبادرات الملائمة التي من شـأنها تمكين الشركات بمختلف أنواعها بما في ذلك الشركات المملوكة للحكومة وغيرها من الأصول المملوكـة للحكومـة - التـي يمكـن تحويلهـا إلى شـركات - من طرح أسـهمها وإدراجها في السـوق؛ لتعكـس الحجـم الحقيقـي لمسـاهمة هـذه الشـركات فـي اقتصـاد المملكـة، دون إخـلال بحمايـة المسـتثمرين. وتأمـل الهيئـة أن يـؤدي ذلك إلـى إيجاد كيانـات اقتصادية قـادرة على دعـم الاقتصاد الوطني وإتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية لعموم المستثمرين.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستنفذ الهيئة المبادرات التالية:

المبادرة	الجدول الزمني للتنفيذ		
	2021	2022	2023
تحفيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية			
إعداد الإطار التنظيمي لعمليات فك الاندماج			
إعداد الإطار التنظيمي لتنظيم عملية طرح وإدراج فئات مختلفة من الأسهم حسب نظام الشركات			
تطوير آلية الاندماج والاستحواذ في ضوء التجارب السابقة ونظام الشركات الجديد			
إعداد الإطار التنظيمي لتشجيع الشركات الأجنبية على طرح أسهمها في السوق المالية السعودية			
إعداد الإطار التنظيمي للإدراج المباشر في السوق الرئيسية			
إعداد الإطار التنظيمي لطرح شهادات الإيداع السعودية في السوق المالية السعودية			
إعداد دراسة مدى ملائمة طرح أو إدراج الشركات الأجنبية في السوق المالية السعودية طرحاً أولياً			
إعداد الإطار التنظيمي للطرح الثانوي في السوق المالية السعودية			
إعداد الإطار التنظيمي لإدراج شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة (SPAC)			
دراسة لتحديد استراتيجية فئة المستثمرين في السوق الموازية			

الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين

تعدّ سوق الصكوك وأدوات الدين في المملكة العربية السعودية صغيرة نسبياً إذا ما قورنت بمثيلاتها في الأسواق الناشئة؛ فهي تمثل نسبة ضئيلة من تمويلات المصارف ومن إجمالي الناتج المحلي. ويتطلب تطوير هذه السوق تضافر الجهود والتعاون بين جهات متعددة لتعزيز جاذبيته للمصدرين والمستثمرين؛ وذلك لأهمية سوق الصكوك وأدوات الدين في إيجاد بدائل تمويلية لمشاريع القطاعين العام والخاص وإكمال منظومة المنتجات الاستثمارية لشرائح المستثمرين المختلفة، وتمكينهم من تنويع استثماراتهم.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستنفذ الهيئة المبادرات التالية:

المبادرة	الجدول الزمني للتنفيذ		
	2021	2022	2023
العمل مع الجهات الحكومية لمعالجة آلية احتساب الزكاة على الأوراق المالية بهدف تحفيز الإصدار والتداول			
إعداد الإطار التنظيمي لمنصات التمويل من خلال أدوات الدين			

الهدف الاستراتيجي الثالث: دعم نمو آليات التمويل البديلة

تؤدي صناديق الاستثمار دوراً مهماً في توفير مصادر إضافية للتمويل وإعادة التمويل في الاقتصاد. وفي سبيل إتاحة فرص تمويل كبيرة وتنشيط للدورة الاقتصادية والاستثمارية، تعول هيئة السوق المالية على تفعيل دور الصناديق لتكون أداة للتمويل ضمن برنامج الهيئة لتحقيق رؤية المملكة 2030م لدعم احتياجات الاقتصاد التمويلية خلال المرحلة المقبلة. وتأمل هيئة السوق المالية أن تساهم الصناديق في تمويل العديد من الأنشطة الحيوية في الاقتصاد، مثل القطاع العقاري والتمويلي وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأنشطة التمويلية الأخرى مثل أعمال إعادة التمويل.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستنفذ الهيئة المبادرات التالية:

المبادرة	الجدول الزمني للتنفيذ		
	2021	2022	2023
دعم نمو وانتشار صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء			
إعداد دراسة جدوى تطوير الإطار التنظيمي للصناديق العقارية المتداولة لإتاحة صناديق التمويل العقاري			
إعداد دراسة جمع التمويل للشركات من خلال الطرح الخاص للأسهم			

المحور الثاني:
تحفيز الاستثمار

المحور الثاني: تحفيز الاستثمار

انطلاقاً من رؤية المملكة 2030م الهادفة إلى إيجاد بيئة جاذبة لجميع فئات المستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء، ستستمر هيئة السوق المالية في العمل على تطوير مكونات البيئة الاستثمارية وتسهيل سبل الاستثمار، بما يسهم في رفع جاذبية وكفاءة السوق المالية ويعزز من تنافسيتها إقليمياً ودولياً. ولتحقيق هذه الغاية، ستعمل هيئة السوق المالية على تنويع المنتجات الاستثمارية، وتبني الممارسات الدولية في الأسواق المالية، وتعزيز إدارة الأصول والاستثمار المؤسسي دعماً لاستقرار السوق، بما يمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات مدروسة.

تسعى هيئة السوق المالية لمتابعة التقدم المحرز في هذا المحور عن طريق قياس عدد من المؤشرات الاستراتيجية على سبيل المثال: "الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"، "نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة"، "حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول".

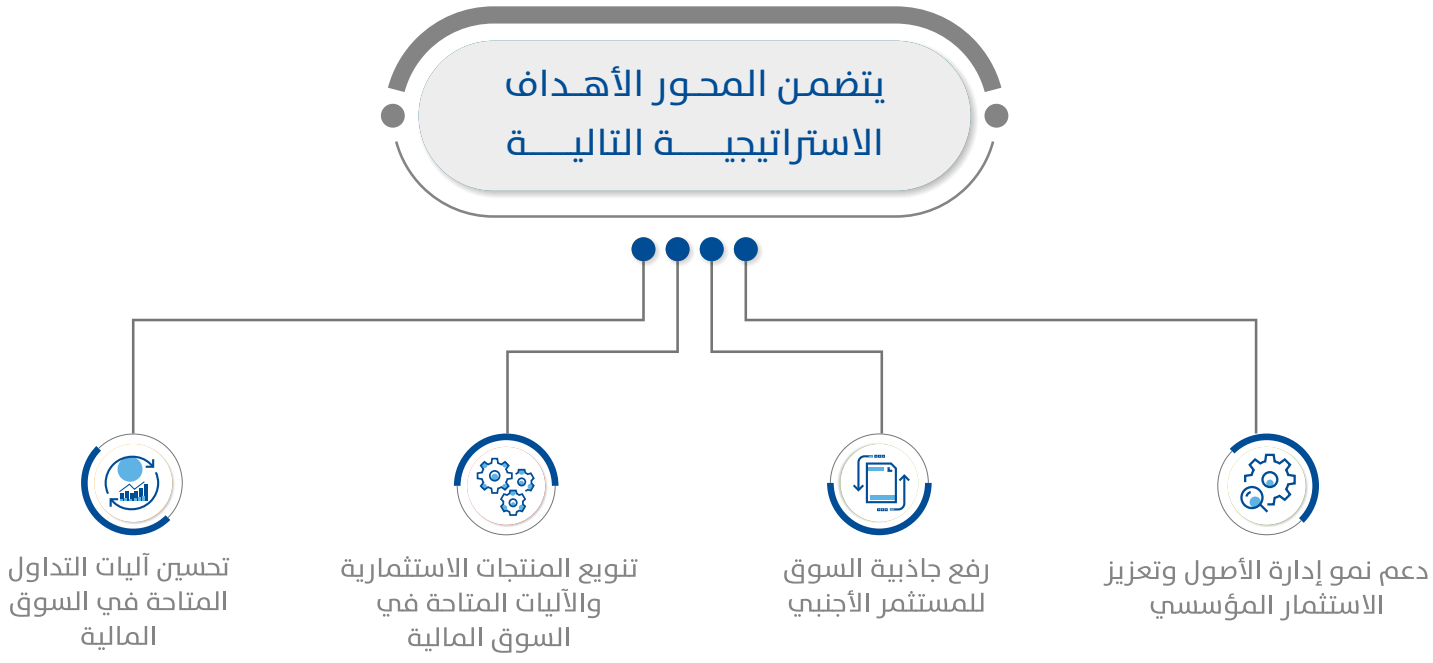

الهدف الاستراتيجي الرابع: دعم نمو إدارة الأصول وتعزيز الاستثمار المؤسسي

تولي هيئة السوق المالية أهمية قصوى لصناعة إدارة الأصول بصفتها أحد أعمال الأوراق المالية الرئيسة التي تنظمها الهيئة ومن أهم مصادر الاستثمار المؤسسي؛ إذ تسهم صناعة إدارة الأصول في توفير منتجات استثمارية متنوعة، وإدارة مهنية لأصول العملاء، ورفع الممارسات المهنية والسلوك المؤسسي في السوق؛ فالأسواق التي يوجد بها شريحة واسعة من فئة المستثمر المؤسسي تتميز بانخفاض مستوى التذبذب وارتفاع مستوى الكفاءة وممارسات الحوكمة والشفافية في تلك الأسواق، وهذا ما يصعب تحقيقه في ظل هيمنة المستثمرين الأفراد.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستنفذ الهيئة المبادرات التالية:

المبادرة	الجدول الزمني للتنفيذ		
	2021	2022	2023
العمل مع (تداول) على تمكين مديري الصناديق من استخدام الأوامر التجميعية لتنفيذ أوامر العملاء			
إعداد دراسة لتقييم ضوابط استثمار الشركات المدرجة في الأوراق المالية المدرجة			
تحديث الإطار التنظيمي لشراء الشركات المدرجة لأسهمها			
تحفيز وتشجيع مؤسسات السوق المالية لدعم الاستراتيجية الوطنية للادخار والتثقيف المالي			
رفع جاذبية إدارة الأصول في المملكة			

الهدف الاستراتيجي الخامس: رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي

أخذت هيئة السوق المالية على عاتقها منذ إنشائها مبدأ التدرج في فتح السوق المالية للمستثمرين الأجانب؛ إذ سمحت للمستثمرين الأجانب بتملك المنافع الاقتصادية للأسهم السعودية من خلال اتفاقيات المبادلة في العام 2008م، ومن ثم النفاذ المباشر للسوق من خلال القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة خلال العام 2015م، تلا ذلك عدد من التحسينات على القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة والتي من شانها رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي.

وستعمل الهيئة على زيادة جاذبية السوق بشكل عام للمستثمرين المحليين والأجانب من خلال رفع مواءمة متطلباتها التنظيمية مع أفضل الممارسات الدولية. وتأمل الهيئة أن يؤدي ارتفاع الملكية الأجنبية في الأوراق المالية السعودية المدرجة إلى تحقق العديد من المنافع المرجوة، ومنها تعزيز الاستثمار المؤسسي وكفاءة السوق، ونقل المعارف والخبرات للمؤسسات المالية المحلية والمستثمرين، ورفع مكانة السوق السعودية وتصنيفها عالمياً، وزيادة مستوى البحوث والتقييمات للشركات والسوق عامة.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستنفذ الهيئة المبادرات التالية:

المبادرة	الجدول الزمني للتنفيذ		
	2021	2022	2023
دراسة الاعتراف المتبادل بالمنتجات الاستثمارية			
مراجعة متطلبات قيود المستثمرين الأجانب			2024
مراجعة متطلبات المستثمرين الأجانب المؤهلين والالتزامات المستمرة لهم، والالتزامات المستمرة المستفيدين النهائيين لاتفاقيات المبادلة			

الهدف الاستراتيجي السادس: تنويع المنتجات الاستثمارية والآليات المتاحة في السوق المالية

تسعى هيئة السوق المالية إلى إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار تتسم بالعدالة والكفاية والشفافية وتتوافر فيها القنوات الاستثمارية المتعددة التي تخدم جميع فئات المستثمرين. ويعد تنويع المنتجات الاستثمارية والآليات المتاحة في السوق المالية ركيزة أساسية لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والمحافظة عليها. وتعمل الهيئة باستمرار على توفير البيئة التنظيمية المحفزة لطرح منتجات استثمارية جديدة وتطبيق آليات عمل سوق وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وبما يتناسب مع مستوى نضج السوق المالية السعودية ويلبي الاحتياجات المختلفة للمتعاملين في السوق.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستنفذ الهيئة المبادرات التالية:

المبادرة	الجدول الزمني للتنفيذ		
	2021	2022	2023
زيادة المنتجات المتاحة في سوق المشتقات المالية			
إعداد دراسة جدوى تمكين عمل مقدمي المؤشرات وتنظيم وترخيص أعمالهم			

الهدف الاستراتيجي السابع: تحسين آليات التداول المتاحة في السوق المالية

تسعى هيئة السوق المالية إلى زيادة كفاءة السوق وتعزيز مكانتها كسوق رائدة في المنطقة عبر زيادة نشاط السوق وتحريك رؤوس الأموال المختلفة والذي يؤدي بدوره إلى تعزيز حجم وجاذبية السوق المالية. ويُعد تحسين آليات التداول في السوق ركيزة أساسية لزيادة عمق وكفاءة السوق وحجم السيولة. وتعمل الهيئة باستمرار على تطوير آليات محفزة تحسن من أداء السوق المالية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وبما يتناسب مع مستوى نضج السوق المالية السعودية ويلبي الاحتياجات المختلفة للمتعاملين في السوق.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستنفذ الهيئة المبادرات التالية:

المبادرة	الجدول الزمني للتنفيذ		
	2021	2022	2023
دراسة جدوى لإنشاء روابط مشتركة لمؤسسات البنية الاساسية مع دول مجلس التعاون الخليجي			
تطوير القواعد المنظمة لإقراض الأسهم والبيع على المكشوف			
إعداد دراسة جدوى تنظيم الصفقات التي تتم خارج المنصة (OTC)			
تنظيم نشاط صناعة السوق			
تقييم نشاط السوق الثانوي للصناديق المغلقة			
إعداد دراسة جدوى تطوير حدود وضوابط الصفقة بهامش التغطية			

المحور الثالث:
تعزيز الثقة

المحور الثالث: تعزيز الثقة

من مهام هيئة السوق المالية التي نص عليها النظام حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب. ومن هذا المنطلق، عملت الهيئة على اصدار اللوائح التنفيذية التي تسعى إلى تنظيم أعمال الأوراق المالية وتطوير الإجراءات الكفيلة للحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية وتحقيق الحماية للمستثمرين مما يعزز من ثقتهم بالسوق المالية.

ولما تمثله ثقة المستثمرين بالسوق من أهمية لنمو السوق وازدهارها، ستستمر الهيئة في تحسين وتطوير كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية. وستعمل الهيئة ضمن برنامجها لتحقيق رؤية المملكة 2030 على تعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية من خلال تبني منهجية الإشراف المبني على المخاطر مع تقوية آليات التنفيذ للمخالفات المالية، ورفع مستوى الحوكمة والشفافية في السوق بشكل عام.

تسعى هيئة السوق المالية لمتابعة التقدم المحرز في هذا المحور عن طريق قياس عدد من المؤشرات الاستراتيجية على سبيل المثال: " متوسط زمن معالجة المخالفات من وقت اكتشاف الاشتباه حتى اقفالها داخل الهيئة" ، " متوسط الفترة الزمنية لإجراءات التقاضي في منازعات الأوراق المالية، شامل زمن الإستئناف" ، "معدل التذبذب في السوق المالية".

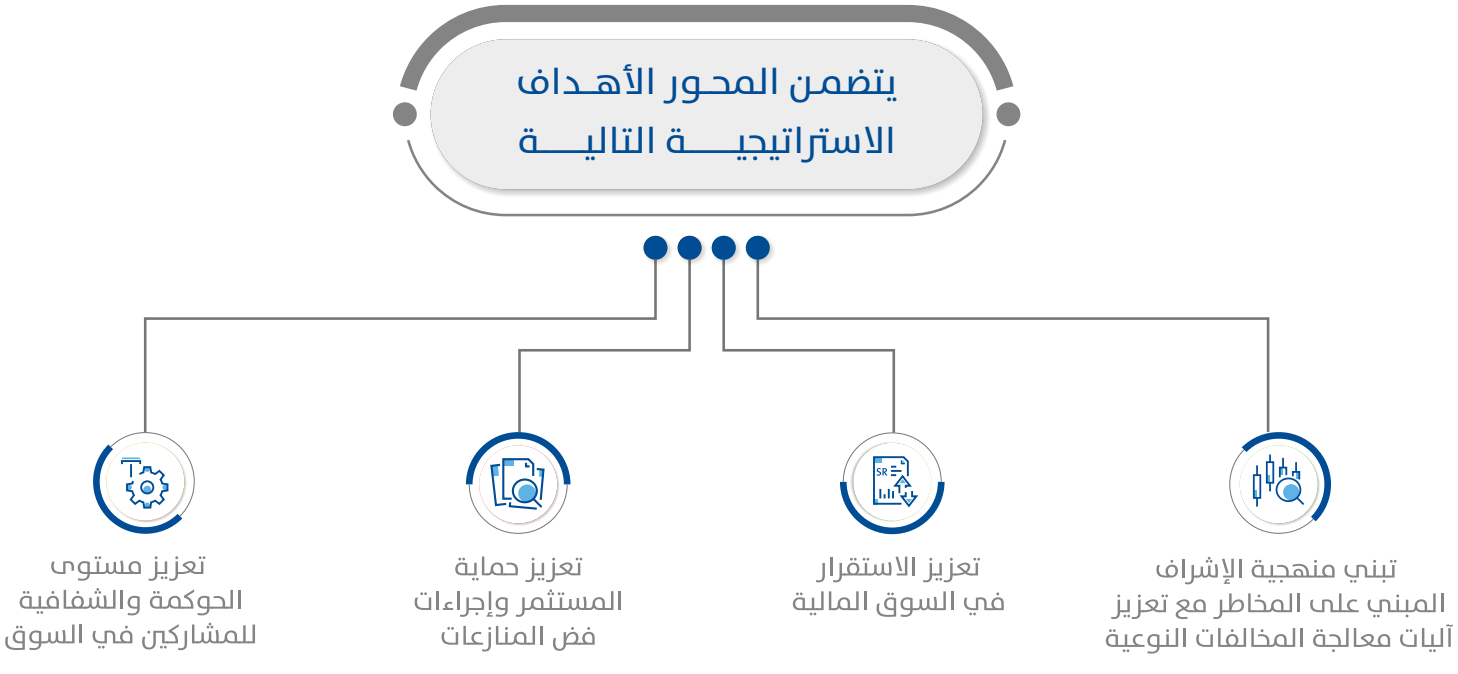

الهدف الاستراتيجي الثامن: تبني منهجية الإشراف المبني على المخاطر مع تعزيز آليات معالجة المخالفات النوعية

انطلاقاً من مهمة الهيئة المتمثلة في تنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية، تضع الهيئة مسؤولية المراجعة والتحسين المستمر للبيئة التنظيمية على قائمة أولوياتها. وتؤمن هيئة السوق المالية بأهمية تبني منهجية الإشراف المبني على المخاطر في أعمالها الإشرافية لذا، ستعمل الهيئة على توحيد ودمج منظومة المخاطر للجهات الخاضعة لإشراف الهيئة وتطوير الإطار التنظيمي للإشراف والرقابة على مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية السعودية بما يعزز استقرار السوق ويدعم ثقة المشاركين بالسوق المالية.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستنفذ الهيئة المبادرات التالية:

المبادرة	الجدول الزمني للتنفيذ		
	2021	2022	2023
تطوير الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في النظام الرقابي			
تفعيل المنهجية الإشرافية المبنية على المخاطر			
تحديد مستوى الإشراف على الصناديق الاستثمارية			
دراسة ملائمة وضع معايير لترشيح أعضاء مجالس الإدارات وأعضاء اللجان في الشركات المدرجة			
تطوير تعليمات الحسابات الاستثمارية			

الهدف الاستراتيجي التاسع: تعزيز الاستقرار في السوق المالية

إن استقرار السوق المالية وانخفاض حدة تقلباتها والمخاطر التي تتعرض لها من شأنه أن يرفع من ثقة المشاركين بالسوق ويسهم في إيجاد بيئة استثمار جاذبة تدعم نمو الاقتصاد الوطني. وستعمل هيئة السوق المالية مع الجهات التنفيذية المختلفة على التنسيق وتبادل المعلومات بما يعزز الاستقرار في السوق المالية ويحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وبما يرفع أمن وسلامة المعلومات والبيانات المالية، واستمرارية أعمال الجهات المشاركة في السوق. كذلك ستسعى الهيئة إلى تطوير أدوات الإنذار المبكر عن المخاطر للمساعدة على التحوط ضد مخاطر السوق وحفاظاً على سلامة السوق ونزاهتها.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستنفذ الهيئة المبادرات التالية:

المبادرة	الجدول الزمني للتنفيذ		
	2021	2022	2023
إعداد دراسة جدوى تأسيس صندوق حماية عملاء مؤسسات السوق المالية			
تطوير قواعد الكفاية المالية			
إعداد الإطار التنظيمي لإفلاس مؤسسات السوق المالية			
مراجعة شروط تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة			
إعداد دراسة جدوى ونطاق معايير التأمين عبر الإخفاقات المهنية للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة			
تفعيل نظام المنشآت المالية المهمة			

الهدف الاستراتيجي العاشر: تعزيز حماية المستثمر وإجراءات فض المنازعات

أولت هيئة السـوق المالية حوكمة الشـركات في السـوق المالية اهتماماً كبيراً منذ نشأتها؛ إذ سعت الهيئة إلى إرسـاء أفضل المعايير الدولية في مجال حوكمة الشركات وتعزيز الممارسات الرشيدة في تطبيقها. وتتنوع جهود الهيئة لرفع مسـتوى حوكمة الشـركات ضمن برنامجها لتحقيق رؤية المملكة 2030 بـين متطلبـات تنظيمية وجوانب تشـجيعية وتحفيزية لتطبيـق أفضل الممارسـات. وتراعي هيئة السوق المالية مجموعة من العوامل الهامة والمندرجة ضمن حوكمة الشركات؛ مثل سياسات تضارب المصالح ودور مجالس الإدارة في الرقابة على مهام الالتزام وإدارة المخاطر، وتعزيز دور المسـتثمر المؤسسـي فـي هـذا الجانـب. يأتـي ذلك إيمانـاً من الهيئـة بأهميـة الحوكمة الرشـيدة فـي حماية المستثمرين واستدامة الشركات ونموها.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستنفذ الهيئة المبادرات التالية:

المبادرة	الجدول الزمني للتنفيذ		
	2021	2022	2023
معالجة الشكاوى وتسوياتها			
تطوير صياغة قرارات لجان الفصل			
تطوير الوسائل البديلة لحل النزاعات في قضايا الأوراق المالية			
رفع مستوى تأهيل المترافعين أمام لجان الفصل			
توحيد وموائمة تصنيفات مخالفات الهيئة ولجان الفصل			
دراسة آليات تعويض الأشخاص الذين لحقت بهم أضرار نتيجة المخالفات المرتكبة في السوق المالية			
تعزيز حماية المستثمر وتطوير كفاءة الإجراءات			
تحسين تجربة المتعاملين مع الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية			

الهدف الاستراتيجي الحادي عشر: تعزيز مستوى الحوكمة والشفافية للمشاركين في السوق

إن رفع مستوى الإفصاح وتسهيل تدفق المعلومات المهمة للمستثمرين والجمهور يؤدي إلى تعزيز الشفافية والحد من المخاطر في معاملات الأوراق المالية. وللتأكد من توافر المعلومات اللازمة لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، تسعى الهيئة باستمرار إلى الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية لتحقيق أعلى مستويات الشفافية. وفي ضوء ذلك، ستقوم الهيئة بتقييم متطلبات الإفصاح النظامية واتخاذ التعديلات الرامية إلى زيادة جودة وشمولية الافصاح في السوق المالية، ومتابعة الالتزام بها، وزيادة قنوات الإفصاح للمستثمرين.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستنفذ الهيئة المبادرات التالية:

المبادرة	الجدول الزمني للتنفيذ		
	2021	2022	2023
دراسة لمدى مناسبة إلزام الشركات المدرجة بنشر القوائم المالية الأولية للربع الرابع			
مشروع تطوير نظام الشركات ولوائحه التنفيذية			
تطوير لائحة حوكمة الشركات			
دراسة وضع اللجان الخاصة بالشركات المدرجة			
دراسة دور وظيفة الالتزام في الشركات المدرجة			
دراسة رفع كفاءة تقرير مجلس الإدارة			
تقييم المؤشرات الاسترشادية لصناديق الاستثمار			
دراسة آلية التعامل مع اتفاقيات الإدارة وأي أحكام متعلقة بها			
دراسة مدى ملائمة إلزام الشركات المدرجة بإعداد تقرير سنوي مراجع من قبل مراجع مسجل لدى الهيئة عن عوامل الرقابة على القوائم المالية للشركات المدرجة			
تقييم متطلبات الإفصاح الواردة في الفصل الأول (الإفصاح) من الباب السابع (الالتزامات المستمرة) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة			

المحور الرابع:
بناء القدرات

المحور الرابع: بناء القدرات

إن تطور السوق المالية يعتمد على مستوى معرفة وقدرات المشاركين فيها، وتسعى هيئة السوق المالية إلى أن يكون قطاع الأوراق المالية منبعاً للقدرات وجاذباً للكفاءات، لذا ستعمل هيئة السوق المالية على دعم تطوير وتنافسية مؤسسات السوق المالية كجهة رئيسة في رفع قدرات قطاع الأوراق المالية. كذلك ستعمل الهيئة على رفع مستوى الوعي والثقافة المالية الاستثمارية في السوق؛ إيماناً منها بأن وعي المشاركين في السوق وإدراكهم له دور رئيس في رفع مستوى الالتزام وحماية المدخرات. ونظراً إلى ما يمثله رأس المال البشري المؤهل من أهمية في تنمية وتطوير قطاع الأوراق المالية، ستعمل الهيئة على إحداث العديد من البرامج التي تسعى إلى تزويد القطاع بالكفاءات البشرية المؤهلة.

تسعى هيئة السوق المالية لمتابعة التقدم المحرز في هذا المحور عن طريق قياس عدد من المؤشرات الاستراتيجية على سبيل المثال: " أعداد القوى العاملة في قطاع السوق المالية " ، " عدد المشاركين في برامج السوق المالية التوعوية " ، "نسبة الحسابات الاستثمارية التي تم فتحها من خلال إجراءات معرفة العميل الإلكترونية".

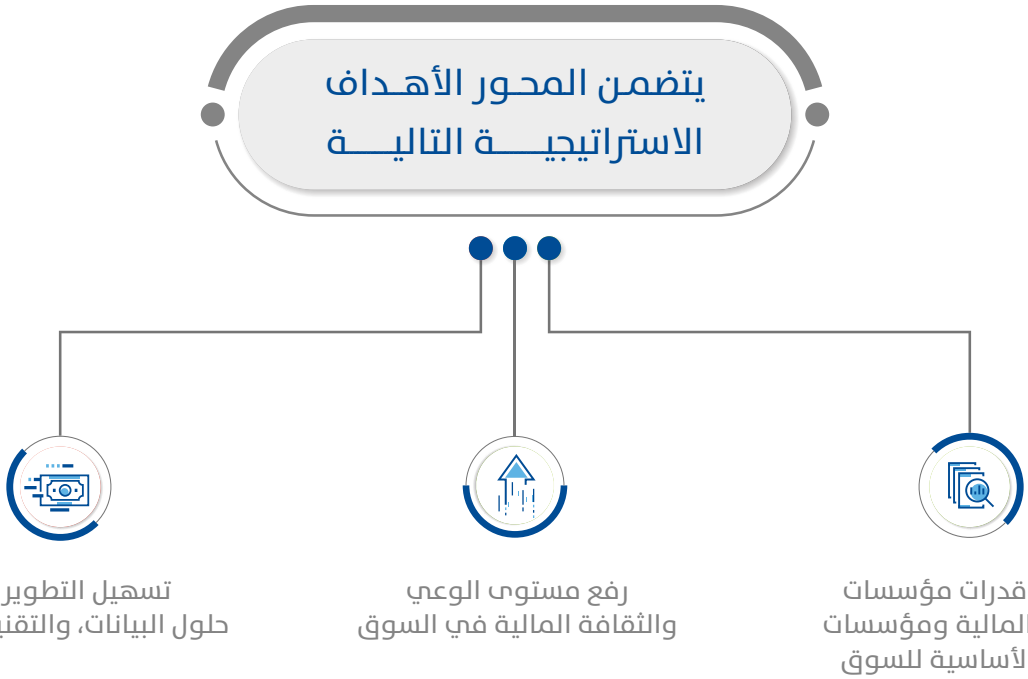

الهدف الاستراتيجي الثاني عشر: تطوير قدرات مؤسسات السوق المالية ومؤسسات البنية الأساسية للسوق

دأبت الهيئة منذ نشـأتها على التنظيم والتطوير المسـتمر للجهات الخاضعة تحت إشرافها التي تزاول أعمـال الأوراق المالية، وتعزيز الإجراءات الرقابية ومسـتوى الكفايـة المالية ورفع كفاءة إدارة موارد تلـك المؤسسـات لتقديم خدمات أفضل إلى عملائها تماشـياً مع أفضل الممارسـات العالمية. وتولي هيئة السـوق المالية تطوير عمل مؤسسـات السـوق الماليـة أهمية كبيرة؛ إذ تعمل علـى إيجاد بيئة تنافسـية عادلة، ورفع المسـتوى المعرفي والمهني للعاملين لديهم، أخذاً في الاعتبار تسارع وتيرة التطور في القطاع المالي من حيث اللوائح التنظيمية والخدمات والمنتجات المتاحة.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستنفذ الهيئة المبادرات التالية:

المبادرة	الجدول الزمني للتنفيذ		
	2021	2022	2023
إعداد الإطار التنظيمي لعضوية البنوك التجارية لمركز الإيداع وممارسة أعمال المشتقات			
تطوير أعمال نشاط الحفظ			
إطلاق برنامج هيئة السوق المالية لابتعاث المتميزين من موظفي مؤسسات السوق المالية للجامعات المرموقة			
إنشاء مركز موحد لبيانات نموذج اعرف عميلك			
إعداد دراسة لتطوير أعمال نشاط الترتيب			
إعداد دراسة لتطوير أعمال نشاط المشورة			
دراسة مناسبة توسيع نطاق الهياكل القانونية الخاصة بمؤسسات السوق المالية			
تطوير السلوكيات المهنية لدى العاملين في مؤسسات السوق المالية			
إعداد دراسة لتطوير أعمال نشاط التعامل			

الهدف الاستراتيجي الثالث عشر: رفع مستوى الوعي والثقافة المالية في السوق

يولي برنامج الهيئة لتحقيق رؤية المملكة 2030 أهمية قصوى لرفع مستوى الوعي والثقافة الاستثمارية للمشاركين في السوق من مستثمرين ومصدرين ومقدمي خدمات الأوراق المالية؛ إذ يمثل الوعي والثقافة الاستثمارية خط الدفاع الأول للحماية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة. وتساعد الثقافة الاستثمارية على فهم دور ومسؤوليات كل من الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية. كذلك تؤدي ثقافة ووعي المستثمر وغيره من شرائح المشاركين في السوق دوراً إيجابياً في رفع مستوى حوكمة الشركات في السوق المالية.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستنفذ الهيئة المبادرات التالية:

المبادرة	الجدول الزمني للتنفيذ		
	2021	2022	2023
دعم إنشاء جمعية لحماية المستثمرين الأفراد			
برامج توعية للمتقاضين لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية			
تطوير معايير تحديد المستثمر المؤهل			

الهدف الاستراتيجي الرابع عشر: تسهيل التطوير في حلول البيانات، والتقنية المالية

استمراراً لدور الهيئة في تنظيم وتطوير السوق المالية، وحرصاً منها على مواكبة الثورة التقنية المتسارعة في السوق المالية، تعمل الهيئة على إتباع أفضل الممارسات في تنظيم وتسهيل الاستفادة من التكنولوجيا المالية واستخدام حلول البيانات في السوق. يأتي ذلك استنادا لدور الهيئة التشريعي لتمكين شركات التقنية المالية من ممارسة أعمالها بكفاءة عالية ضمن بيئة تنظيمية داعمة بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني تماشياً مع خطة الهيئة الاستراتيجية ورؤية المملكة العربية السعودية 2030.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستنفذ الهيئة المبادرات التالية:

المبادرة	الجدول الزمني للتنفيذ		
	2021	2022	2023
التمكين الرقمي لمؤسسات السوق المالية في تقديم منتجاتها وخدماتها			
دراسة تمكين مؤسسات السوق المالية من مزاولة الأعمال رقميا دون الحاجة لوجود مقر للشركة			
إعداد دراسة التمكين الرقمي لعملية فتح حساب استثماري لغير المقيمين داخل المملكة			
إعداد منهجية تنظيمية للمالية المفتوحة في السوق المالية			

مع خالص الشكر